

الملك

الى الدنيا وقد ينسبان الى الآخرة فالاحكام الشرعية لا يخلوا
عن احد هذه الاربعة ومرتبها اجتمع في الحكم اكثر من غيره
واحد فان الملك لفته ووقت عياله الواجبي النفقة والمستحق
النفقة اذا اخذ وجب في التكب وقصد به التقرب فان الامراض
الاربعة تحصل من تكسبه اما النفع الدنيوي فيحفظ النفس عن
التلف واما الاخرى فلا داء الفريضة المقصود بها الغزاة واما
دفع الضرر الاخرى فهو للاحق بسبب ترك الواجب واما دفع
الضرر الدنيوي فهو الحاصل للنفس بترك الواجب **قاعدة** كل حكم
شرعي يكون الغرض الالهي منه الاخرى اما جلب النفع فيها او لدفع
الضرر فيها تسمى عبادة او كفارة وبين العبادة والكفارة عموم
وخصوص مطلق فكل كفارة عبادة وليس كل عبادة كفارة و
ما جاء في الحديث الصلوات الخمس كفارة ما بينهن وان غسل
الجمعة كفارة الجمعة الى الجمعة وان الحج والعمرة ينفيان الذنوب و
ان العمرة كفارة الذنوب لا ينافي ذلك فان الصلوة والحج ينصوا
فيها الوقوع من الذنوب لا للمعصوم **قاعدة** وكل حكم شرعي

ولفظ
كل ذنب
فيها

يكون

غدر
يجلب

يكون الغرض الالهي منه الدنيا سواء كان جلب النفع او دفع الضرر
يسمى معاملة سواء كان جلب النفع ودفع الضرر مقصودين بالاصالة
او بالبقية فالاول هو ما يدرك بالحواس الخمس فكل حاسة حفظ
من الاحكام الشرعية فلتسمع الوجوب كافي القراءة للبهيمة والتعظيم كما
في سماع الغناء والآلات اللهي وللبصر الوجوب كافي الاطلاع على الغير
وامرارة التقويم والتعظيم كافي تحريم النظر الى المحرمات وللمس احكام
الوطن وسقاية المناجحات ثبوتاً ونزواً الا الغرض الالهي منها اللبس
وما يتعلق باللبس اللباس والاواني وازالة الغاسات وتحصيل
الطهارات ويتعلق بالذوق احكام الاطعمة والاشربة والصيد
والذبايح وهذا في جلب النفع واما دفع الضرر المقصود بالاصالة فهو
حفظ المقاصد الخمس كما سيأتي انشاء الله ثم والثاني وهو ما المصلحة
مقصودة بالبيع فهو كل وسيلة الى الممركز بالحواس والى حفظ المقاصد
قاعدة الوسائل خمس احدى اسباب تفيد الملك وهي بيعة
ما يفيد الملك للعين بعقد معاوضة بالبيع والصلح والمزارعة
والمساقاة والمضاربة ما يفيد ملك العين بعقد لا معاوضة

ادم